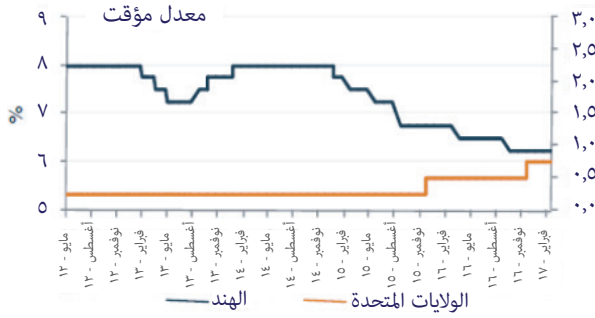
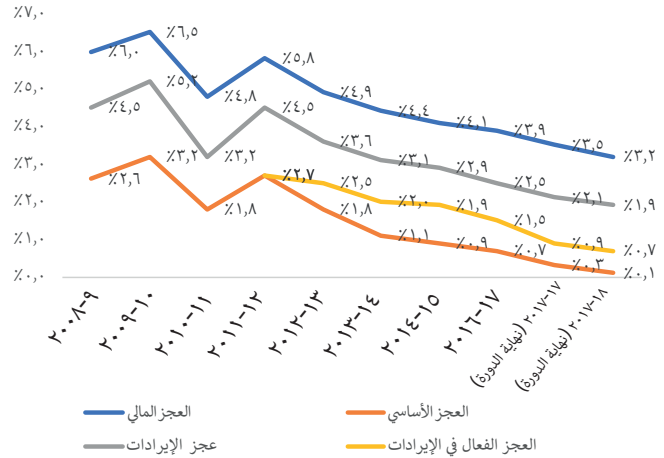


مؤشر الهند لمعدل الفائدة على اتفاقية إعادة شراء مقابل المعدل المؤقت للولايات المتحدة



المصدر: يونيون بادجيت

اتجاهات العجز المالي في الهند (%من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: البنك المركزي الهندي، يونيت تراست أوف إنديا للتمويل المشترك

ملاحظة: بسبب العطلات السنة الصينية الجديدة والأحداث التي طال انتظارها مثل ميزانية الهند، يجمع هذا التقرير التحديثات الرئيسية من يناير وفبراير.

١. الهند تنتهي من الميزانية الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٧ - ٢٠١٨ مع التزامها بخفض مسار العجز المالي

أصدر وزير المالية الهندي أرون جايتلي ميزانية الهند في ١ فبراير لعام ٢٠١٧، ولقد استهدفت الميزانية عجزاً مالياً نسبته ٢٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية ٢٠١٨ ليؤجل بذلك هدف خفض العجز إلى ٢٪ في السنة المالية ٢٠١٩ والسنة المالية ٢٠٢٠. ويركز الإنفاق على القطاعات الاجتماعية الرئيسية، بما في ذلك التنمية الريفية والزراعة والتعليم والنقل. ولقد تمت الإشارة أيضاً إلى إنشاء المساكن، ودفع الإنفاق على البنية التحتية وخلق فرص العمل، فضلاً عن التوزيع الجزئي للثروة، بوصفها بنوداً داعمة للنمو على جدول الأعمال. ومن المتوقع أن تزداد حصة الإنفاق الرأسمالي بنسبة ٢٤,٥٪. ولا تزال القروض الإجمالية للحكومة مستقرة، وأعلن جايتلي أيضاً عن خفض طفيف في ضريبة الدخل بالنسبة إلى شريحة الدخل المنخفض.

٢. دفعة كبيرة للبنية التحتية مع تخصيص إنفاق ما يقرب من ٦٠ مليار دولار أمريكي

كان الإنفاق على البنية التحتية موضوعاً رئيسياً في الميزانية، مع التركيز على تطوير قطاع النقل. ولقد اعتبر مودي الدفع نحو زيادة الاستثمار العام بمثابة إيجابياً. وسيتم تخصيص ما يقرب من ٣٦ مليار دولار أمريكي للطرق والسكك الحديدية والموانئ من أصل ٦٠ مليار دولار أمريكي (٣,٩٦ تريليون روبية). ولقد شهدت ميزانية السكك الحديدية ارتفاعاً بنسبة ٨,٣٪ عن العام المنصرم، ومن المقرر أن يزيد معدل إنشاء الطرق السريعة من ٢٧ كيلومتراً إلى ٤١ كيلومتراً في اليوم.

٣. مجلس ضريبة السلع والخدمات يؤكد على تمرير قوانين ضريبة السلع والخدمات، وهي خطوة أقرب إلى التعميم في ١ يوليو

عقد مجلس ضريبة السلع والخدمات اجتماعاً في فبراير لضمان تمرير القوانين / التشريعات الأساسية من أجل التمسك بالموعد النهائي لبدء تعميمها والعمل بها في ١ يوليو. وعلى الرغم من تأجيل ذلك من الموعد النهائي لبدء تعميم القوانين في الأول من أبريل، إلا أنه اعتبر جديلاً زمنياً أكثر واقعية. ويجري حالياً تقديم مسودات قانونية لثلاثة من سندات ضريبة السلع والخدمات التي تُمكن الفواتير - ضريبة السلع والخدمات المركزية، وضريبة السلع والخدمات الولائية وضريبة السلع والخدمات الموحدة بالإضافة إلى مشروع قانون التعويض الذي يقدم للولايات تعويضا للخسائر في الإيرادات الناجمة عن الانتقال إلى ضريبة السلع والخدمات للتعويض عليها في البرلمان في مارس.

٤. الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث من العام المالي ٢٠١٦ يُسجل نمواً بنسبة ٧٪ والقيمة الإجمالية المضافة بنسبة ٦,٦٪

استطاعت الهند تسجيل أرقام نمو جيدة على الرغم من آثار إلغاء أوراق النقد من الفئات الكبيرة، وهو الأمر الذي يعكس اتجاهًا قوياً نحو سيطرة الزراعة والصناعة على القطاع المنظم (الذي كان أقل تأثراً من قرار إلغاء أوراق النقد مقابل القطاعات غير المنظمة). أما قطاع الخدمات فقد شهد تباطؤاً ملحوظاً. على الرغم من أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي سجلت ٧٪ كانت أقل من الربع السابق الذي سجل ٧,٤٪، إلا أنها تفوقت على توقعات السوق التي كانت تشير إلى نمو بنسبة ٦,٦٪.

٥. بنك الاحتياطي الهندي (RBI) يتوقف مؤقتاً في دورته لخفض سعر الفائدة، ولا يزال التضخم في وضع سيئ

في استعراض السياسة النقدية لشهر فبراير، ترك بنك الاحتياطي الهندي سعر إعادة الشراء المعياري دون تغيير عند ٦,٢٥٪ واعتمد موقفاً محايداً للسياسة (من التكيف)، مستشهداً بالمخاطر المرتفعة للتضخم. توقف التخفيضات الإضافية على الرياح الموسمية لهذا العام وزيادة انتقال تخفيضات أسعار الفائدة من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض لدى المصارف، الأمر الذي سيعزز بدوره نمو الائتمان. ولقد ظل بنك الاحتياطي الهندي متوقفاً هدفه للتضخم على المدى المتوسط بنسبة ٤٪ (زائد / ناقص ٢٪)، وخفض توقعاته للنمو في السنة المالية ٢٠١٧ بشكل طفيف ولكنه ظل متفائلاً بشأن توقعات السنة المالية ٢٠١٨.

٦. وافقت هيئة السوق الهندية SEBI على طرح الأوراق المالية في آسيا

تلقت بورصة بومباي (BSE) الموافقة على طرح الأوراق المالية في آسيا. ويعتزم المساهمون الحاليون بيع ما يقرب من ٣٠ مليون سهم عن طريق العرض للبيع. ووافق حوالي ٢٦٢ من المساهمين على بيع أسهمهم بما في ذلك بورصة سنغافورة المحدودة (SGX) التي سوف تخرج حصتها بالكامل بنسبة ٤,٧٪. وتعتبر جهود سحب الاستثمارات إيجابية بالنسبة للأعمال التجارية في الهند لأنها ستشجع المزيد من مشاركة المستثمرين في قطاع التجزئة.

٧. البيانات الضريبية الإيجابية وعلى الرغم من إلغاء أوراق النقد، تؤكد على زيادة الشفافية في الإبلاغ عن الناتج المحلي الإجمالي

لقد أظهرت الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي فرضتها الحكومة الهندية نمواً جيداً، مما يشير إلى انتهاء أسوأ تأثيرات إلغاء أوراق النقد. أما التحصيلات الضريبية غير المباشرة فقد ارتفعت بنسبة ٢٥٪ من أبريل إلى ديسمبر، وارتفعت التحصيلات الضريبية المباشرة بنسبة ١٢٪.

هذا التقرير لا يمثل عرضاً للأسهم أو الوحدات ولا يمثل كذلك توصية ولا بيان بالأراء ولا إعلان، ولا يمثل التقرير كذلك توقعاً ولا إقراراً بالتغيرات المستقبلية المحتملة في معدلات أو أسعار أيًا من الأوراق المالية، ومحتويات البيان السابق بغرض الإعلام فقط دون النظر إلى أهداف أو حالة مالية خاصة أو احتياجات معينة لأي شخص محدد قد يتلقى هذا البيان، يجب على مستخدميه هذه الوثيقة طلب المشورة فيما يخص مدى ملائمة الاستثمار في أي أوراق مالية أو أدوات مالية أو استراتيجيات استثمارية يحتويها هذا المستند.